صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

Issue No 2831 - Tuesday 28 July 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

18
مرتبة قطر عالمياً بإنتاج التمور «الفاو»
05

قطر تجعله شريكاً إستراتيجياً في اقتصاد المعرفة برؤية 2030

خبراء يرسمون خريطة الاستثمار الناجح في بزنس التعليم

د. هاني حمد:
الخوف يشعل أسعار الذهب والنفط والدولار
04

عبد اللّه الخاطر:
النموذج الاقتصادي القطري قدم تجربة رائدة
07

تعويض صلاح يكلف ليفربول 164 مليون يورو
10

19.33 مليار ريال نمو التعليم الخاص 2031

21.8
مليار ريال قيمة الاستثمار في قطاع التعليم بالدولة 2026

11.79
مليار ريال سوق التعليم الخاص المحتمل 2026

48.319
طالباً قطرياً في المدارس الخاصة حالياً

لوسيل إنفوجرافيك

% 9.16
سنويا أعلى معدل نمو إقليمي بالمدارس الخاصة تسجله الوكرة

% 10.34
النمو السنوي المركب المحتمل بسوق التعليم الخاص حتى 2031

80
ألف ريال قطري سنوياً الرسوم في بعض المدارس

المصدر: لوسيل
lusailnews lusailnews.net
03 - 02

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

بنمو سنوي 10.34 % .. خبراء:

5.31 مليار دولار سوق التعليم الخاص المحتمل بحلول 2031

صلاح بديوي

كشف خبراء أن قطاع التعليم الخاص في قطر لم يعد مجرد نشاط خدمي مكمل، بل أصبح ركيزة اقتصادية استراتيجية مدعومة حكومياً ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، وأن هذا القطاع يشهد تحولاً نوعياً من النمو الكمي إلى التميز النوعي، مدعوماً بحوافز تنظيمية ونظام القسائم التعليمية، مع توقعات بنمو السوق إلى 5.31 مليار دولار بحلول عام 2031 بمعدل نمو سنوي مركب 10.34%.

وأوضح الخبراء أن الفرصة الحقيقية تكمن في بناء نماذج تعليمية تعتمد على الاستثمار المعرفي، التحول الرقمي، الشراكات مع سوق العمل، والتركيز على مهارات المستقبل مثل الذكاء الاصطناعي و STEM، مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

وأكدوا أن النجاح لن يُقاس بعدد المدارس أو الطلاب، بل بجودة المخرجات وقدرتها على إعداد أجيال قادرة على قيادة اقتصاد المعرفة.

د. خالد مفتاح

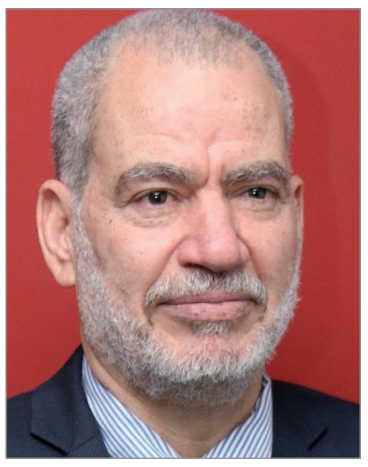

د. السيد التلاوي

فاطمة بنت يوسف الغزال

روضة بنت مبارك راشد العامري

- د. خالد مفتاح: مطلوب بناء مناهج وأدوات معرفية واستثمار الذكاء الاصطناعي
- د. السيد التلاوي: الدولة تنظر إلى التعليم الخاص كشريك إستراتيجي
- فاطمة الغزال: قطر وفرت بيئة تشريعية وتنظيمية عززت ثقة المستثمرين
- روضة العامري: الاستثمار في التعليم يبنى مستقبل وطن

يستقطب الكفاءات والمؤسسات على حد سواء، مشيراً إلى أن الأمان النسبي الذي يوفره الدعم الحكومي لا يعني تلقائياً نجاح كل استثمار في هذا المجال.

وأشار التلاوي إلى أن الفرصة الحقيقية تكمن في كيفية قراءة هذا التوجه الاستراتيجي واستثماره بذكاء، لا في مجرد الدخول إلى السوق، مبيناً أنه إذا كان الهدف تقديم رؤية يستفيد منها صانع القرار، فإن القضية لم تعد تتمثل في السؤال التقليدي «هل الاستثمار في التعليم الخاص مجدٍ؟»، وإنما في سؤال أكثر أهمية: «أي نموذج تعليمي يستحق الاستثمار خلال السنوات المقبلة؟».

وتابع الخبير الاقتصادي قائلاً، إن التعليم الخاص في قطر تجاوز مرحلة النمو الكمي، وأصبح مقبلاً على مرحلة المنافسة النوعية، موضحاً أن المدرسة التي ستنجح مستقبلاً لن تكون تلك التي تمتلك أكبر مبنى أو أكثر الفصول الدراسية، بل تلك التي تستطيع أن تثبت أنها تُخرّج طالباً يمتلك مهارات المستقبل، وتقدّم قيمة مضافة حقيقية للأسرة، وتحقق استدامة مالية للمستثمر.

واستطرد قائلاً إن هذا الطلب المتصاعد دفع الجهات المعنية إلى الترخيص لعشرات المدارس الجديدة خلال العامين الماضيين، بعضها كفروع لمؤسسات تعليمية قائمة، في مؤشر واضح على أن السوق لم يبلغ بعد نقطة التشبع.

وأشار الدكتور التلاوي إلى أن الأهم من حجم الطلب هو اتجاه السياسات الحكومية، فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي نظام ترخيص مطوراً للمدارس ورياض الأطفال الخاصة، يميز بين رخصة أساسية ورخصة متقدمة تُمنح للمؤسسات ذات الأداء المستقر والمتميز، مع تخفيض في الأعباء المالية قد يصل إلى 80% على مدى عشر سنوات لحاملي الرخصة المتقدمة، لافتاً إلى أن هذا النوع من الحوافز التنظيمية يُعد رسالة مباشرة لصانع القرار الاستثماري بأن الجودة والاستقرار التشغيلي سيُكافآن مالياً وليس تربوياً فقط.

وتابع أن نظام القسائم التعليمية (الفاوتشر) يواصل توسعه ليشمل أكثر من 130 مدرسة خاصة، بما يخفف عبء الرسوم عن آلاف الأسر ويضمن للمستثمر تدفقاً مالياً أكثر استقراراً بدعم غير مباشر من الدولة.

تواصل الدعم الحكومي

وأوضح الدكتور التلاوي أن الدعم الحكومي المستمر لا يُقرأ فقط كضمانة، بل كإشارة واضحة إلى أن الدولة تنظر إلى التعليم الخاص كشريك إستراتيجي في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 المتعلقة ببناء اقتصاد المعرفة، لا كبديل مؤقت للتعليم الحكومي، مبيناً أن هذا الفارق في الرؤية مهم جداً لصانع القرار.

وأشار إلى تحول آخر لا يقل أهمية، وهو تزايد الطلب على المناهج الدولية والبرامج المتخصصة، إذ خُصصت آلاف المقاعد الجديدة تحديداً لهذا النوع من المدارس خلال العام الدراسي الأخير، مما يعني أن التنافس مستقبلاً لن يكون على عدد المقاعد فحسب، بل على نوعية المخرجات من اعتمادات دولية وجودة هيئة تدريسية وبرامج تقنية ومهارات مستقبلية، ومرونة في استيعاب مسارات تعليمية نوعية مثل برامج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة التي بدأت الدولة تعطيها أولوية واضحة.

وبيّن التلاوي التحديات التي لا ينبغي إغفالها، ومن أبرزها التركز المفرط في شرائح عمرية أو مناهج بعينها الذي قد يخلق فائضاً في العرض داخل قطاعات فرعية معينة، والانتقال إلى نظام الترخيص المطور الذي يجعل الأداء والاستقرار المالي والتشغيلي معياراً للتفاضل، بالإضافة إلى استمرار توسع نظام القسائم الذي يفرض إعادة النظر في نموذج التسعير، واشتداد المنافسة على الكوادر التعليمية المؤهلة.

وتابع الدكتور السيد التلاوي أنه انطلاقاً من هذا التحول من الكم إلى الكيف، هناك ستة محاور عملية ينبغي أن تحكم أي قرار استثماري جاد: أولاً الانتقال من الاستثمار العقاري إلى الاستثمار المعرفي، وثانياً بناء شراكات مع سوق العمل، وثالثاً تنويع النماذج التعليمية خاصة في STEM والتعليم المهني والثنائي اللغة، ورابعاً الاستثمار في رأس المال البشري من خلال استقطاب وتطوير المعلمين، وخامساً التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وسادساً قياس القيمة بمؤشرات الجودة والنتائج لا بعدد الطلاب فقط.

وأكد أن قطر تمتلك جميع المقومات لتكون مركزاً إقليمياً للتعليم الخاص بفضل الاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية المتقدمة والتنوع السكاني والدعم الحكومي المتواصل، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من سياسة زيادة عدد المدارس إلى سياسة تعظيم جودتها، لأن المنافسة الإقليمية والعالمية لن تُحسم بعدد المؤسسات، وإنما بقدرتها على إنتاج تعليم عالي الجودة يواكب اقتصاد المعرفة.

وخلص الدكتور السيد التلاوي إلى أن التعليم الخاص في قطر يمثل نموذجاً نادراً يجمع بين الأمان النسبي المدعوم حكومياً والنمو الحقيقي المدفوع بالطلب الديموغرافي وتوجه الدولة نحو مركز تعليمي إقليمي، لكن هذا الأمان لا يعفي صانع القرار من التخطيط الدقيق، فالفرصة الحقيقية لم تعد في بناء مدرسة جديدة فقط، بل في بناء نموذج تعليمي قادر على المنافسة عالمياً يعتمد على التميز والابتكار والاستدامة.

امتلاك أدوات الإنتاج المعرفي

أكد الباحث والأكاديمي الدكتور خالد مفتاح، أن التعليم قاطرة التقدم بشقيه العام والخاص، حيث يرسم التعليم العام الاستراتيجيات والسياسات ومؤشرات النتائج الرئيسية وقياس الأثر المستدام، ويأتي التعليم الخاص تبعاً لذلك بحسب أدواته وسعة مصادر تمويله وعملياته.

واستطرد مفتاح موضحاً أنه ينبغي التأسيس للتعليم الخاص من خلال ثلاث منطلقات أساسية: أولها أن يكون رافداً من روافد التنمية البشرية والتحولات المستدامة نحو المستقبل، وثانيها تحقيق العملية التكاملية بين التعليم العام والخاص من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات، وثالثها المحافظة على الهوية الوطنية والثوابت المجتمعية والأركان الجمعوية وبناء الذات وفقاً لقيم وفلسفة المجتمع.

وتابع أن التعليم الخاص، كغيره من أوجه الاستثمار، قد يمر بمراحل مختلفة وتحديات جمة ومعوقات حقيقية، وعليه ينبغي السعي إلى تجنب الحيلولة في الوقوع في شراك النفعية الذاتية الموغلة عن صناعة القيمة المضافة في مثل هذه المشاريع التعليمية الخاصة، وذلك من خلال حزمة من السياسات والمبادرات.

وأضاف الدكتور خالد مفتاح أولاً ضرورة التحول إلى التعليم المستقبلي من خلال بناء ملكات الإلهام الذاتية وامتلاك أدوات الإنتاج المعرفي والابتكار العلمي، بحيث تتحول الفصول الدراسية في المدارس الخاصة إلى معامل بحث افتراضية ومشاريع ريادية تنتج عقولاً وأفكاراً تقود المستقبل. وثانياً إلى التفكير في رؤية قطر (ما بعد) 2030 وبناء مناهج وأدوات معرفية للتحول الرقمي نحو المستقبل، مع استخدام تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وثالثاً تطوير المنظومة التعليمية من الداخل إلى الخارج عبر الممارسات الراشدة، ومن الخارج إلى الداخل عبر المقارنات المرجعية العالمية.

ومضى قائلًا، ورابعاً تحويل الدعم المادي والمعنوي للمدارس الخاصة إلى دعم بشري من الكوادر القطرية كمنتدبين، كجزء من فلسفة نقل وإدارة المعرفة، والاستفادة من الخبرات القطرية للمحافظة على المكتسبات الوطنية الفكرية داخل منظومة عمليات المدارس الخاصة وتعزيز الثوابت المحلية. وخامساً إلى تصنيف المدارس الخاصة بحسب جودة الممارسات التعليمية وفقاً للمعايير العالمية ومدى الأثر التنموي داخل المجتمع، مع توفير الدعم للمدارس المصنفة. وسادساً أن تتوافر في الدولة مجموعة من المدارس العالمية الخاصة التي تقدم مناهج دولية مثل IB والبريطاني والأمريكي والفرنسي والألماني والسويسري والفلندي والياباني والهندي والباكستاني ومدرسة الشويفات، علاوة على المناهج العربية كالسودانية والمصرية والأردنية والسورية والفلسطينية والتونسية، وأن هذا التنوع يمكن توظيفه واستثماره في دعم المناهج الوطنية بما يخدم خطط التنمية الوطنية.

فضلا عن السعي الدؤوب لإيجاد حلول لمصادر التمويل للمدارس الخاصة المصنفة ذات التأثير من خلال الأوقاف ومحافظ الاستثمار والتبرعات، وتحويلها من مصادر تكلفة إلى مصادر عائد قيمي قبل أن يكون ربحياً.

وأخيراً أعرب الدكتور خالد مفتاح عن أمله في رؤية دراسات مسحية وتطبيقية حول المدارس الخاصة لطلبة الماجستير والدكتوراه في الدولة، علاوة على

- 6 محاور عملية للاستثمار الناجح في التعليم الخاص
- 4 فرص استثمارية تعليمية واعدة في المناطق الناشئة
- 5 مجموعات مدارس تسيطر على الأسواق في الدولة

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

أبحاث جادة تدرس هذه الظاهرة الاستثمارية وترصد مدى حراكها التنموي في بناء الإنسان القطري، مع تقديم التوصيات العملية للاستفادة من هذه التجارب الرائدة.

اقتصاد قائم على المعرفة

قالت فاطمة بنت يوسف الغزال الخبيرة التربوية والكاتبة الصحفية إن الاستثمار في التعليم الخاص في دولة قطر لم يعد مجرد فرصة اقتصادية، بل أصبح استثماراً استراتيجياً في رأس المال البشري، وهو ما ينسجم مع رؤية الدولة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

واستطردت قائلة إن قطر نجحت في توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مستقرة عززت ثقة المستثمرين، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التوسع الكمي إلى التميز النوعي.

وأوضحت أنه من وجهة نظرها فإن نجاح الاستثمار في التعليم الخاص ينبغي ألا يُقاس بعدد المدارس أو حجم الاستثمارات فحسب، وإنما بجودة المخرجات التعليمية، وقدرتها على إعداد أجيال تمتلك مهارات المستقبل، وفي مقدمتها التفكير النقدي، والابتكار، والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال، مع ترسيخ الهوية الوطنية والقيم الإنسانية.

وأشارت إلى أنه لتعزيز هذا القطاع ينبغي تشجيع الاستثمارات في المدارس المتخصصة، والتوسع في الشراكات مع الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية، وتحفيز البحث والابتكار داخل المدارس، إلى جانب تقديم حوافز للمؤسسات التي تحقق مستويات متميزة في الجودة والتميز الأكاديمي.

كما أن الاستثمار في تأهيل المعلمين، وتبني التحول الرقمي، وتوفير بيئات تعليمية مرنة وشاملة، سيمنح التعليم الخاص ميزة تنافسية أكبر على المستوى الإقليمي.

وخلصت للقول إنه وقبل كل ذلك، فإن المحافظة على التوازن بين جودة التعليم والرسوم الدراسية تمثل عاملاً أساسياً لاستدامة القطاع، بما يضمن تحقيق عائد مجزٍ للمستثمر، وفي الوقت نفسه يتيح للأسر خيارات تعليمية عالية الجودة وبأسعار عادلة. وعندما يلتقي الاستثمار المسؤول مع الجودة والابتكار، فإن التعليم الخاص سيواصل دوره كشريك رئيس في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وسيعزز مكانة قطر مركزاً تعليمياً رائداً في المنطقة.

نبني مستقبل وطن

في رؤية استشرافية من قبلها لتعزيز جودة الاستثمار التعليمي وبناء رأس المال البشري في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030 قالت الخبيرة بشؤون التعليم والثقافة والاعلام السيدة روضة بنت مبارك راشد العامري «حين نستثمر في التعليم، فإننا لا نبني مدرسة فحسب، بل نبني مستقبل وطن. ومن هذا المنطلق، أرى أن الاستثمار في التعليم الخاص في قطر يقف اليوم أمام مرحلة جديدة؛ مرحلة لم يعد فيها النجاح يقاس بعدد المدارس أو حجم الاستثمارات، بل بقدرتها على إعداد جيل يمتلك المعرفة، والمهارة، والقدرة على قيادة المستقبل.

واستطردت روضة العامري قائلة:» لقد أولت قيادتنا الرشيدة، بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، الإنسان أولوية قصوى، وجعلت التنمية البشرية أساسًا لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وهذه الرؤية، في تقديري، يجب أن تكون البوصلة التي توجه جميع الاستثمارات التعليمية، بحيث يصبح التعليم الخاص شريكًا حقيقيًا في صناعة المستقبل، لا مجرد مقدم لخدمة تعليمية».

وأضافت:» لذلك أعتقد أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الاستثمار في المباني إلى الاستثمار في العقول، ومن التنافس على عدد الطلاب إلى التنافس على جودة الخريجين وأثرهم في المجتمع والاقتصاد. فالعالم يتغير بوتيرة متسارعة، والذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل الوظائف، والاقتصادات أصبحت تتنافس على المعرفة أكثر من تنافسها على الموارد. لذلك فإن المدرسة التي نؤسسها اليوم يجب أن تكون قادرة على إعداد طالب لوظائف لم تُخلق بعد، ولمهارات قد لا نعرفها بالكامل اليوم».

وأوضحت روضة العامري:»من وجهة نظري، فإن التعليم الخاص في قطر يمتلك فرصة تاريخية للانتقال من استيراد النماذج التعليمية العالمية إلى الإسهام في صناعة نموذج قطري متميز، يجمع بين أفضل الممارسات الدولية، ويحافظ في الوقت نفسه على هويتنا الوطنية وقيمنا وثقافتنا. فنجاح أي منظومة تعليمية لا يتحقق بتقليد الآخرين، بل ببناء شخصية تعليمية تعبر عن المجتمع الذي تنتمي إليه».

وبينت:» أن الاستثمار الحقيقي يبدأ من المعلم. فمهما تطورت التقنيات، ومهما بلغت جودة المرافق، سيظل المعلم هو العنصر القادر على إلهام الطالب، وتنمية فضوله، وغرس قيم المسؤولية والانتماء والإبداع. ولهذا فإن الاستثمار في إعداد المعلم وتأهيله لا يقل أهمية عن الاستثمار في المباني والتجهيزات».

وتابعت روضة العامري:»لعل من أهم الفرص التي ينبغي العمل عليها خلال السنوات المقبلة بناء شراكات أعمق بين المدارس الخاصة والجامعات، ومراكز البحث، والقطاع الخاص، بحيث يصبح الطالب جزءًا من منظومة الابتكار منذ سنواته الدراسية الأولى، ويكتسب خبرات عملية تسهم في إعداد كوادر وطنية قادرة على المنافسة عالميًا. وأطمح كذلك إلى أن تتحول قطر من دولة تستقطب المؤسسات التعليمية المتميزة إلى دولة تُصدّر المعرفة والخبرة التعليمية، من خلال تطوير نماذج تعليمية وبرامج تدريبية ومراكز تميز تستفيد منها دول المنطقة والعالم. فكما نجحت قطر في بناء مكانتها في مجالات عديدة، فإنها تمتلك جميع المقومات لتكون مركزًا إقليميًا وعالميًا للتعليم النوعي».

وخلصت للقول:»إن الاستثمار في التعليم ليس استثمارًا في عام دراسي جديد، بل استثمار في الخمسين عامًا القادمة. وكل قرار يُتخذ اليوم في هذا القطاع سيترك أثره في الاقتصاد، وفي المجتمع، وفي هوية الأجيال القادمة. ولذلك فإن أعظم عائد يمكن أن يحققه الاستثمار في التعليم الخاص هو أن يسهم في تخريج إنسانٍ واثق بهويته، منفتح على العالم، قادر على الابتكار، ومؤمن بأن بناء الوطن يبدأ من بناء العقل».

حجم سوق التعليم الخاص

وكشف تقرير صادر هذا العام عن شركة موردور إنتليجنس يبلغ حجم سوق التعليم الخاص في قطر 2.94 مليار دولار أمريكي حسب بيانات 2025، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.24 مليار دولار 2026، ليصل إلى 5.31 مليار دولار بحلول عام 2031، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.34% خلال الفترة من 2026 إلى 2031.

وأبرز التقسيمات حسب التقرير وفق المرحلة التعليمية يسيطر التعليم الابتدائي على أكبر حصة إيرادات تصل إلى 34.74%، بينما يسجل التعليم الثانوي أسرع معدل نمو بنسبة 6.29% نمو مركب حتى 2030، مع زيادة متوقعة تتجاوز 400 مليون دولار في حجمه خلال فترة التوقعات.

وكشف التقرير أنه حسب المنهج يهيمن المنهج البريطاني بحصة 44.33%، فيما ينمو المنهج الأمريكي بمعدل 8.24% نمو مركب. ووفق الجنسية يشكل طلاب الأجانب 81.22% من السوق في 2025، بينما يتوقع نمو الطلاب القطريين بمعدل مركب نسبته 6.92% خلال 2026-2031. ويبلغ إجمالي الطلاب في المدارس الخاصة حالياً حوالي 241،332 طالباً، منهم 48،319 طالباً قطرياً.

وذكر التقرير أنه وفق المنطقة تسيطر بلدية الدوحة على 63.24% من حصة السوق، في حين تسجل بلدية الوكرة أعلى معدل نمو إقليمي بـ 9.16% نمو مركب، مع توقعات بتضاعف حجم سوقها تقريباً.

أبرز التحديات

أما أبرز التحديات وفق التقرير فتشمل ارتفاع الرسوم الدراسية التي تتجاوز 80 ألف ريال قطري سنوياً في بعض المدارس، ونقص المعلمين ثنائيي اللغة في مجالات العلوم والرياضيات، بالإضافة إلى تشبع بعض القطاعات.

وحول المشهد التنافسي يصف التقرير السوق بأنه «متوسط التركز»، حيث تسيطر أكبر خمس مجموعات مدارس من بينها مدارس مؤسسة قطر على جزء كبير من تسجيل الطلاب. ويشهد السوق تحركات استراتيجية تشمل التوسعات الجديدة والشراكات التكنولوجية والتركيز على التعليم الشامل.

وأكد التقرير أن الاستثمار في هذا القطاع يحظى بدعم حكومي كبير، حيث خصصت الدولة أكثر من 5.989 مليار دولار اي نسبة 9.87% من من إجمالي المصروفات البالغة 220.8 مليار ريال، مع خطط لشراكات عامة-خاصة بقيمة 1.1 مليار دولار. 9.87%

فرص استثمارية كبيرة

وأبرز التقرير أهم فرص الاستثمار الا وهي، إنشاء مدارس جديدة أو توسعات، خاصة في المناطق الناشئة مثل الوكرة التي تمثل أسرع نمو إقليمي والريان، مع التركيز على المناهج البريطانية 44% حصة السوق والأمريكية والIB. والتعليم المتخصص، مثل مدارس رياض الأطفال، والتعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، والبرامج الرقمية. والشراكات الدولية، من خلال فتح فروع لمدارس عالمية أو تعاون مع مؤسسات كبرى من أجل الاستثمار في التعليم العالي، عبر التوسع في مدينة التعليم أو برامج التدريب المهني.

وخلص التقرير الى الإشارة بأن الحكومة القطرية تدعم هذا القطاع بحوافز قوية، أبرزها: ملكية 100% للمستثمرين الأجانب في المناطق الحرة. وبرنامج القسائم التعليمية، الذي يقدم دعماً مالياً للطلاب القطريين في المدارس الخاصة. الشراكات العامة والخاصة، التي تتيح فرصاً في بناء مدارس جديدة بتمويل حكومي جزئي. وتسهيلات تشمل الأراضي والمرافق والإعفاءات الضريبية والدعم اللوجستي.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

توقف الضربات الأمريكية على إيران يدعم المعدن النفيس

سعر الذهب يرتفع مع تراجع مخاطر التضخم وسط وقف هجمات الشرق الأوسط

بلومبرغ – الدوحة – **لوسيل**

ارتفع الذهب بعدما توقف القتال بين الولايات المتحدة وإيران خلال عطلة نهاية الأسبوع من مخاطر إمدادات النفط والمخاوف التضخمية. وصعد المعدن النفيس بما يصل إلى 1,6% ليتجاوز 4100 دولار للأونصة في التعاملات، بعد أن حقق مكاسب تقارب 1% الأسبوع السابق.

وأوقفت الولايات المتحدة سلسلة من الضربات ضد إيران استمرت قرابة أسبوعين، من دون أي تفسير أو إعلان، بينما أشارت إيران إلى أنها تمتنع عن شن هجمات انتقامية، وأجرت محادثات مع عُمان لحل القضية الحيوية المتعلقة بحركة الشحن عبر مضيق هرمز.

صعود أسعار الذهب رغم ارتفاع النفط وهوى النفط في مستهل تداولات الأسبوع، إذ انخفض خام «برنت» القياسي العالمي بأكثر من 7% إلى ما دون 90 دولاراً للبرميل خلال الدقائق القليلة الأولى، قبل أن يقلص خسائره.

وحام الذهب إلى حد كبير حول مستوى 4000 دولار للأونصة منذ أواخر يونيو، في ظل موجة من الشراء عند انخفاض الأسعار أبقت المعدن النفيس فوق مستوى الحاجز النفسي الذي يعتبره بعض المتعاملين مستوى دعم رئيسي.

حرب إيران تضغط على أسعار المعدن النفيس وانخفض المعدن النفيس بأكثر من الخُمس منذ أن شنت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات على إيران في أواخر فبراير، مما ساعد على إنهاء موجة صعود استمرت عدة سنوات، كانت قد دفعت المعدن إلى مستوى قياسي قرب 5600 دولار في الشهر السابق.

وبعد وقف إطلاق النار المؤقت الشهر الماضي، أدى تجدد القتال في الشرق الأوسط إلى تأجيج الضغوط التضخمية خلال الأسابيع الأخيرة، وزاد احتمال أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة، مما شكل رياحاً معاكسة للذهب الذي لا يدر عائداً.

ويتوقع مراقبو الاحتياطي الفيدرالي أن يكون قرار سعر الفائدة هذا الأسبوع مثيراً للجدل، نظراً لتعارض الارتفاع الأخير في تكاليف الطاقة مع قراءة أقل من المتوقع لأسعار المستهلكين في يونيو.

في حين أن الهدنة الحالية في القتال تُعدّ إيجابية للذهب، فإن الأسواق بحاجة إلى «حل فعّال بين الولايات المتحدة وإيران قبل أن يتجاوز سعر الذهب النطاق السعري الحالي بين 4000 و4200 دولار»، وفقاً لما ذكره جاستن لين، المحلل في شركة «غلوبال إكس إيه تي إف» (Global X ETFs) لـ «بلومبرغ». وأضاف: «ستبقى العوائد وتوقعات التضخم مرتفعة طالما استمر الصراع، وهو العامل الرئيسي الذي يُعوق الذهب حالياً».

هاني فايز يوسف حمد.. خبير الذهب:

الخوف يشعل الأسواق.. ارتفاع الذهب والنفط والدولار في مشهد استثنائي

قال الدكتور هاني فايز يوسف حمد .. خبير الذهب العالمي والخبير الدولي في تحليل أسواق الذهب والمعادن الثمينة عندما يدخل الخوف إلى الأسواق، تتغيّر قواعد اللعبة؛ فالأرقام لا تعود وحدها صاحبة القرار، والتحليل التقليدي يتراجع أمام اندفاع المستثمرين لحماية الأموال وتأمين الطاقة والاستعداد لأسوأ السيناريوهات واضاف قائلا في تصرحاته للوسيل، هذا ما تشهده الأسواق العالمية اليوم؛ إذ تتحرك ثلاثة أصول ثقيلة في اتجاه صاعد في الوقت نفسه: الذهب والنفط والدولار الأمريكي. وهي معادلة قد تبدو متناقضة في الظروف الطبيعية، لكنها تصبح منطقية تمامًا عندما يتحول القلق الجيوسياسي إلى خوف حقيقي من اتساع المواجهات وتعطل طرق التجارة وإمدادات الطاقة.

واكد الدكتور هاني حمد ان الذهب هو أول المستفيدين من اهتزاز الثقة. فعندما يخشى المستثمرون اضطراب الأسواق أو تراجع الأسهم أو ارتفاع التضخم، تتجه السيولة نحو المعدن الأصفر باعتباره مخزنًا للقيمة ووسيلة للتحوط من الأزمات.

وقد ارتفع الذهب في تداولات 21 يوليو 2026 بنحو 1,8%، متجاوزًا مستوى 4080 دولارًا للأوقية، في إشارة إلى أن مستوى 4000 دولار لم يعد مجرد حاجز نفسي، بل تحوّل إلى قاعدة دعم استراتيجية يبني الحصان الأصفر فوقها انطلاقته المقبلة مضيفا بان صعود الذهب في هذه المرحلة لا يعكس مجرد مضاربات قصيرة الأجل، وإنما يعكس شراءً دفاعيًا ورسالة واضحة من المستثمرين تقول: الثقة تتراجع، والخوف يتقدم، والذهب يعود إلى قيادة الملاذات الآمنة.

الدولار... ملاذ نقدي وسلاح لمواجهة التضخم

اما ارتفاع الدولار بالتزامن مع الذهب، فهو ليس تناقضًا كما يعتقد البعض؛ ففي الأزمات الكبرى قد يشتري المستثمرون الذهب للتحوط طويل الأجل، ويتجهون في الوقت نفسه إلى الدولار للحصول على السيولة والأمان النقدي وسداد الالتزامات الدولية.

كما أن ارتفاع النفط يعيد مخاوف التضخم، ومخاوف التضخم تقلل فرص خفض أسعار الفائدة الأمريكية، وهو ما يدعم عوائد السندات ويزيد جاذبية الدولار. وقد ارتفع مؤشر الدولار إلى نحو 101,16 مع صعود النفط وتصاعد التوترات الإقليمية. (Reuters) وهكذا يصبح الدولار مستفيدًا من الخوف بطريقتين: الأولى بوصفه عملة السيولة العالمية، والثانية نتيجة توقع استمرار أسعار الفائدة المرتفعة فترة أطول.

ثلاثة ارتفاعات

ولكن برسائل مختلفة ان ارتفاع الذهب يعني أن المستثمرين يبحثون عن الحماية وارتفاع النفط يعني أن الأسواق تخشى اضطراب الإمدادات، وارتفاع الدولار يعني أن السيولة العالمية تهرب نحو العملة الأمريكية، وأن الأسواق تعيد حساباتها بشأن الفائدة والتضخم. وإنها ليست موجة ارتفاع طبيعية، بل مثلث خوف عالمي يجمع بين الملاذ الآمن وأزمة الطاقة وقوة العملة الأمريكية.

لكن المستفيد الأكبر على المدى الاستراتيجي قد يبقى الذهب؛ لأن ارتفاع النفط يرفع التضخم، وارتفاع التضخم يضعف القوة الشرائية للعملات، واستمرار الحروب يزيد الطلب على الأمان، وكل هذه الطرق تقود في النهاية إلى الحصان الأصفر.

الحصان الأصفر لم يقل كلمته الأخيرة ويرى الدكتور هاني حمد أن الذهب دخل مرحلة جديدة لا تقوم فقط على قرارات الاحتياطي الفيدرالي والبيانات الاقتصادية، بل على إعادة تسعير شاملة للمخاطر العالمية.

طالما بقيت التوترات مشتعلة، وأسعار النفط مرتفعة، والممرات البحرية مهددة، والثقة مهزوزة، فإن الذهب سيظل حاضرًا بقوة في محافظ المستثمرين والبنوك المركزية.

فقد نشهد عمليات جني أرباح وتصحيحات مؤقتة، لكن التصحيح لا يعني انتهاء الاتجاه. فمستوى 4000 دولار يشكل حاليًا منطقة مفصلية، والثبات فوقه يعزز فرص استمرار الصعود واختبار مستويات أعلى.

وخلص الخبير في شؤون الذهب للقول، ان الخوف اليوم لا يطرق أبواب الأسواق بهدوء، بل يقتحمها بقوة؛ فيرفع النفط، ويقوي الدولار، ويفك لجام الحصان الأصفر.

وحين يجتمع خطر الحرب مع شبح التضخم واضطراب الطاقة، لا يبحث المال عن الأرباح أولًا... بل يبحث عن النجاة.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

قراءة في فعالياته.. مسؤولون ومنتجون وخبراء:

مهرجان الرطب يضاعف مشاركات المزارعين ويحول المنتج المحلي إلى محرك اقتصادي

مهرجان الرطب .. قصة نجاح

26 ألف طن
الإنتاج المحلي

% 75 الاكتفاء الذاتي من التمور

892 مزرعة منتجة

2542 هكتاراً مساحة المزارع

508 آلاف نخلة

13.4 كجم الاستهلاك السنوي للفرد

10-8 ريالات متوسط سعر الكيلو

15 ريالاً متوسط سعر العبوة

المصدر: لوسيل

www.lusailnews.net

By: Hatem alqadi

خاص – لوسيل

من مجرد فعالية محلية محدودة بمشاركات لا تتجاوز 16 مزرعة قبل 11 عاماً، تحول مهرجان الرطب المحلي إلى أحد أبرز المحركات الاقتصادية لتطوير القطاع الزراعي في قطر، بعدما دفع مئات المزارعين إلى الارتقاء بجودة الإنتاج وتنويع الأصناف حتى بلغ عدد المشاركين 124 مزرعة وشركة محلية في دورته الحالية. هذا التحول النوعي يعكس ثقة متزايدة بالمنتج الوطني، ويسهم مباشرة في تعزيز منظومة الأمن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من التمور إلى ما يتجاوز 75%، وسط إنتاج محلي يتراوح بين 24 و35 ألف طن سنوياً وفقاً للبيانات الرسمية والدولية.

منافذ إضافية للتسويق

وبهذه المناسبة، صرح السيد يوسف خالد الخليفي، مدير إدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية لموقع لوسيل: نحرص في كل دورة على تطوير المهرجان بما يحقق تجربة أفضل للمزارعين والزوار، ويواكب النمو الذي يشهده القطاع الزراعي في الدولة. وفي الدورة الحادية عشرة، يسعدنا توسيع نطاق فعاليات المهرجان للمرة الأولى لتشمل عدداً من المجمعات التجارية، بما يسهم في الوصول إلى شريحة أوسع من المستهلكين، وفتح منافذ إضافية لتسويق الرطب المحلي، وتعزيز فرص المزارعين في تسويق منتجاتهم.

وأشار إلى أن وزارة البلدية تواصل إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للمزارعين، وتوفير المنصات التسويقية التي تسهم في رفع تنافسية المنتج المحلي وفي السياق ذاته،

وأكد السيد محمد عبدالله السالم، مدير سوق واقف للموقع، أن استضافة المهرجان تأتي امتداداً للشراكة المثمرة مع وزارة البلدية، وحرصاً على توفير منصة مميزة تتيح للمزارعين عرض منتجاتهم أمام الجمهور في أحد أبرز الوجهات السياحية والتجارية في الدولة، بما يسهم في تنشيط الحركة التجارية والتعريف بجودة الرطب القطري.

وفي هذا السياق، يقول عادل اليافعي، مساعد مدير إدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية: نحن بدأنا المهرجان في عام 2016 وكانت عدد المزارع 16 مزرعة، وتضاعفت أعدادها من عام إلى آخر نتيجة الثقة بالمنتج المحلي وإقبال الجمهور عليه.

ويؤكد المنتجون أن المزارع المحلية تتنافس في تقديم أفضل أنواع الرطب وأجودها، حيث بلغ إنتاج بعضها إلى 20 صنفاً مختلفاً مما يمنح المستهلكين خيارات تسوق عديدة. ويقول ناصر الكواري، مالك مزرعة: إن المزارع أكثر المستفيدين من هذا المهرجان والمنافذ التسويقية المدعومة، حيث وصل إنتاج بعض المزارع من 20 إلى 30 صنفاً، وبالتالي هناك تنوع في المنتجات أمام جمهور المستهلكين، ونحن من المزارعين الذين لديهم العديد من الأصناف الجيدة.

وأشاد إسحاق محمد دلول، المشرف على مزرعة الشيخ ناصر بن جاسم آل ثاني، بجهود وزارة البلدية في دعم المزارعين القطريين، وتعزيز تسويق المنتج الزراعي المحلي، وترسيخ مكانة الرطب القطري بوصفه أحد أبرز المنتجات الوطنية، بما يسهم في دعم منظومة الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة الزراعية. وتخضع المنتجات في المهرجان إلى رقابة صحية تمر بمراحل متعددة، فضلاً عن تحقيق الشركات المشاركة لاشتراطات تحددها وزارة البلدية لضمان ثقة المستهلك بالمنتجات المحلية.

- يوسف الخليفي: توسيع المهرجان للمجمعات التجارية ومنافذ جديدة لدعم المزارعين
- عادل اليافعي: تضاعف أعداد المزارع المشاركة سنوياً نتيجة ثقة الجمهور بالرطب
- منتجون: المزارع المحلية تصل بإنتاجها إلى 30 صنفاً بفضل منافذ المهرجان التسويقية

الإنتاج والاستهلاك والشتلات

وتكشف إحصائيات رسمية أن الإنتاج المحلي من التمور يبلغ ما بين 24 إلى 26 ألف طن من مختلف الأصناف الرئيسية (خلاص، شيشي، برحي، خنيزي)، تم إنتاجها عبر أكثر من 892 مزرعة منتجة تضم أكثر من 508 آلاف نخلة، على مساحة 2542 هكتاراً، ونسبة الاكتفاء الذاتي تجاوزت 75%.

وتشتري الوزارة سنوياً قرابة 860 طنا من التمور المحلية من المزارع المسجلة بميزانية 10 ملايين ريال، ويتم تصنيعها في مصنعين محليين.

وتوقعت دراسة لوزارة التجارة والصناعة وصول الاستهلاك إلى نحو 42972 طنا بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب حوالي 2,56%، مع استهلاك فردي كان يقدر بحوالي 13,4 كجم سنوياً.

وفي جناح شتلات النخيل التابع لشركة قطفة، يصل سعر شتلة المجهول إلى 450 ريالاً، والعنبرة 260 ريالاً، والعجوة 260 ريالاً، وهلالي 450 ريالاً، وخستاوي وخلاص 260 ريالاً، ونبتة سيف 450 ريالاً، وشيشي 260 ريالاً. بينما يباع سعر كيلو الرطب بين 8 إلى 10 ريالات، والعبوة 2 كجم بـ15 ريالاً.

الفاو تشيد بقطر

وأظهرت أحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أن إنتاج دولة قطر من التمور بلغ 35،547 طناً، مسجلاً بذلك أعلى مستوى تاريخي، قبل أن يتراجع بشكل طفيف إلى 35،318 طناً في عام 2024 بنسبة انخفاض قدرها 0,645%.

ويُشار إلى أن هذه الأرقام الصادرة عن الفاو قد تختلف قليلاً عن التقديرات الرسمية المحلية، التي أشارت إلى إنتاج يقارب 24 ألف طن في عام 2025، وذلك بسبب اختلاف منهجيات الحساب أو نطاق التغطية (مثل إدراج الإنتاج غير المسجل أو التقديرات الشاملة).وتؤكد بيانات الفاو استمرار أهمية قطاع التمور كأحد ركائز الأمن الغذائي في قطر، ومساهمته في رفع نسب الاكتفاء الذاتي التي تجاوزت 75% في السنوات الأخيرة، مع طموح وطني للوصول إلى مستويات أعلى بحلول 2030.

ووفقاً لقاعدة بيانات «فاوستات» التابعة للمنظمة، احتلت قطر المرتبة الـ18 عالمياً بين الدول المنتجة للتمور ضمن المجموعة التي ترصدها الإحصاءات. ويأتي هذا المستوى من الإنتاج بعد مسار تصاعدي طويل، حيث كان الإنتاج لا يتجاوز بضعة آلاف من الأطنان في العقود الماضية، ليصل إلى هذه الأرقام في السنوات الأخيرة.

وتعكس هذه الأرقام التقدم الملحوظ الذي حققته قطر في قطاع زراعة النخيل، رغم التحديات المناخية وندرة المياه، بفضل الدعم الحكومي المستمر من وزارة البلدية، وتطوير أساليب الري الحديثة، وتحسين جودة الأصناف المحلية مثل الخلاص والشيشي والبرحي والخنيزي.

التحديات وفرص النمو

كما كشفت دراسة علمية نُشرت مؤخرا بعنوان «تقييم الميزة التنافسية لقطاع نخيل التمر القطري: التحديات وفرص النمو» عن واقع قطاع التمور في دولة قطر، مسلطة الضوء على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجهه، إضافة إلى مستوى قدرته التنافسية في الأسواق الدولية. وأعد الدراسة باحثون من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) بالتعاون مع وزارة البلدية، ونُشرت في مجلة «Journal of Arid Land Studies». واعتمدت على تحليل SWOT لسلسلة القيمة، إلى جانب مؤشرات تنافسية عالمية شملت حصة السوق والميزة النسبية الظاهرة ومؤشر الميزان التجاري.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تُعد تنوع أصناف التمور والتوجه نحو المزارع الحديثة من أبرز نقاط القوة في سلسلة القيمة القطرية. ويواجه القطاع تهديداً رئيسياً يتمثل في تزايد المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. أظهرت المؤشرات التجريبية أن قطر لا تتمتع بميزة تنافسية قوية في السوق الدولي للتمور، نظراً لانخفاض مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بشكل ملحوظ.

وأكدت الدراسة ضرورة وضع استراتيجية واضحة يقودها أصحاب المصلحة لتحديد رؤية تسويقية أفضل، وترتيب الأولويات، وتركيز الاستثمارات لرفع القدرة التنافسية وتحقيق نمو مستدام في سلسلة القيمة، بما يعزز الربحية ويوسع حضور المنتج القطري محلياً وإقليمياً.تأتي هذه الدراسة في إطار الجهود البحثية الرامية إلى دعم قطاع النخيل كأحد ركائز الأمن الغذائي في قطر.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

بمناسبة اليوم الدولي للمانجروف.. خبراء:

غابـــات القـــرم

أصول اقتصادية تدعم الثروة السمكية والسياحة الزرقاء

خاص – لوسيل

احتفلت دولة قطر وكافة بلدان العالم أمس الأول باليوم الدولي لصون النظام الإيكولوجي لغابات المانجروف (القرم)، الذي أعلنته اليونسكو ويوافق 26 يوليو من كل عام، تبرز الأرقام العلمية الرسمية الدور الحيوي لهذه الأشجار النادرة عالمياً ومحلياً في قطر، في دعم الاقتصاد والأمن الغذائي.

أكدت دراسات علمية رسمية قطرية ودولية، مدعومة بآراء الخبراء، الأهمية الاقتصادية البالغة لغابات المانجروف (القرم) في قطر، بوصفها أصولاً طبيعية تدعم الثروة السمكية والسياحة البيئية واحتجاز الكربون وحماية السواحل، ضمن رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي.

وفقاً لوزارة البيئة والتغير المناخي، تغطي غابات المانجروف نحو 14 كيلومتراً مربعاً على السواحل القطرية، يتركز أكثر من نصفها (أكثر من 7 كيلومترات مربعة) في محمية الذخيرة، إلى جانب مناطق الخور والوكرة ومسيعيد والرويس وفويرط وغيرها. وتواصل الوزارة جهود الحماية والتوسع في الاستزراع بالمواقع المناسبة، بالتنسيق مع جهات وطنية، مؤكدة أن هذه الغابات تقدم خدمات إيكولوجية ذات قيمة اقتصادية مباشرة، تشمل دعم الموارد السمكية والحفاظ على التوازن البيئي الساحلي، بالإضافة إلى كونها وجهات مفضلة للسياحة البيئية.

خريطة المانجروف الاقتصادية

أشارت الوزارة إلى أن التقديرات العالمية تظهر أن الهكتار الواحد من غابات المانجروف يخزن ما يعادل نحو 3754 طناً من ثاني أكسيد الكربون (في الأشجار والتربة)، مما يجعلها أداة فعالة في مكافحة التغير المناخي وفتح آفاق أسواق «الكربون الأزرق». كما تعمل كحواجز طبيعية تحمي الشواطئ من التآكل وتخفف حدة الأمواج والعواصف بنسبة تصل إلى 66%، وتوفر موائل وحاضنات لتكاثر الأسماك والروبيان والقشريات، حيث تؤوي نحو 80% من الأسماك ذات الأهمية الاقتصادية في قطر.

وتدعم الدراسات العلمية هذه القيمة. ففي دراسة نُشرت في دوريات علمية دولية (مثل ScienceDirect)، قُدّر مخزون الكربون في مواقع الخور والذخيرة بنحو 185 ألف طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون حالياً، مع معدل احتجاز سنوي يقارب 998 طناً، وتوسع المساحة بنسبة تزيد على 21% بين 2014 وحتى الآن بفضل جهود الاستزراع. وأظهرت أبحاث أخرى (بما في ذلك مراجعة علمية حديثة تعتمد على تقارير وزارة البلدية والبيئة سابقاً) أن مخزون الكربون يصل إلى حوالي 45,7 طن كربون للهكتار.

أما على صعيد الثروة السمكية، فتشير دراسة علمية نُشرت حول الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في سواحل قطر إلى أن النظم الساحلية المترابطة (بما فيها المانجروف والمروج البحرية والشعاب المرجانية) تدعم نحو 97% من القيمة الاقتصادية للصيد التجاري السنوي، الذي تجاوز أكثر من 67 مليون دولار أمريكي (نحو 249 مليون ريال) للأنواع الرئيسية العشرين حسب اخر السجلات. وتُعد المانجروف حضانات مهمة لأنواع مثل الروبيان المستوطن وبعض الأسماك التجارية، مما يجعل تدهورها مخاطرة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

د. سيف الحجري: أدعو لحماية القرم.. فهو استثمار بيئي يعزز التنمية الخضراء والأمن الغذائي

د. خليل السعيد: الموائل البحرية الطبيعية محرك للاقتصاد الأزرق وفرص العمل في قطر

آفاق الاقتصاد الأزرق

دولياً، أبرزت دراسة حديثة لجامعة كاليفورنيا سانتا كروز بالتعاون مع البنك الدولي أن خدمات الحماية من الفيضانات التي توفرها المانجروف عالمياً تقدر بنحو 855 مليار دولار (قيمة حالية على مدى 100 عام)، مؤكدة دورها كرأسمال طبيعي يدعم الثروات الوطنية ويحمي الأرواح والبنية التحتية. وتنطبق المبادئ نفسها على قطر رغم اختلاف الظروف المناخية، حيث تسهم هذه الغابات في تعزيز المرونة الساحلية بتكلفة منخفضة مقارنة بالحلول الهندسية.

من جانبه، أكد خبراء مركز حماة الطبيعة، وهو مبادرة وطنية مستقلة تركز على البحث والتطوير والاستشارات البيئية والاستدامة، على أهمية هذه النظم ضمن الاقتصاد الأزرق. وفي محاضرة عن آفاق الاقتصاد الأزرق، أبرز مدير المركز الدكتور خليل السعيد دور الموائل الطبيعية البحرية في دعم السياحة والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مشيراً إلى اهتمام قطر بهذا القطاع محلياً ودولياً من خلال التشريعات وتشجيع القطاع الخاص في مجالات السياحة والنقل والإنتاج الغذائي، مع مواجهة تهديدات التغير المناخي.

أما رئيس مجلس إدارة المركز الدكتور سيف علي الحجري، فيؤكد في تصريحاته العامة على ضرورة البحث عن سبل رشيدة للحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها المستدام، وتقديم حلول مبتكرة تضمن استدامتها للأجيال القادمة، بما يتوافق مع جهود حماية المانجروف كجزء من تعزيز الوعي البيئي والتنمية الخضراء.

ودعا دكتور الحجري إلى حماية هذه الأشجار وتجنب إتلافها أو رمي المخلفات في مناطقها، لدعم الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والاقتصاد المستدام. ومع استمرار برامج الاستزراع والترميم، تمثل غابات المانجروف استثماراً طبيعياً طويل الأمد يعزز مكانة قطر كنموذج إقليمي في حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد.

ومن جانبه أكد السيد خالد جمعة المهندي مدير إدارة تنمية الحياة الفطرية بوزارة البيئة والتغير المناخي أن حماية غابات القرم لا يقتصر على زيادة مساحاتها، بل يعتمد على إدارة متكاملة لمناطق انتشارها تبدأ بدراسة ملاءمة المواقع من حيث حركة المد والجزر وطبيعة التربة ودرجة الملوحة وصولًا إلى متابعة نمو الشتلات ورصد حالتها بعد الاستزراع.

وأوضح أن نجاح برامج الاستزراع لا يقاس بعدد الشتلات المزروعة فحسب وإنما بقدرتها على النمو الطبيعي ودعم الموائل البحرية، مشيرًا إلى أن جهود الوزارة تجمع بين حماية المواقع القائمة، وتشجيع التجدد الطبيعي للأشجار، والتوسع المدروس في زراعتها دون الإخلال بالتوازن البيئي للمناطق الساحلية.

استثمارات ضخمة

وأظهرت تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وتحالف المانجروف العالمي أن المساحة العالمية لغابات المانجروف بلغت نحو 14,8 مليون هكتار (حوالي 147 ألف إلى 148 ألف كيلومتر مربع)، موزعة على سواحل 123 إلى 128 دولة. وتستحوذ آسيا وجنوب شرق آسيا على الحصة الأكبر بنحو 33 إلى 44%، فيما تحتل إندونيسيا وحدها حوالي 21% من الإجمالي العالمي. وتمثل هذه الغابات أقل من 1% من الغابات الاستوائية وأقل من 0,4% من إجمالي الغابات حول العالم.

ووفق التقارير الأممية تُعد المانجروف من أكثر النظم فعالية في تخزين الكربون الأزرق، حيث يخزن الهكتار الواحد ما يعادل نحو 3754 طناً من ثاني أكسيد الكربون، ويقدر المخزون العالمي بمليارات الأطنان (حوالي 21 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في بعض التقديرات). كما تدعم أكثر من 5700 نوع، بما في ذلك أكثر من 341 نوعاً بحرياً مهدداً، وتحمي نحو 15 مليون شخص من الفيضانات والعواصف، وتساهم في إنتاج كميات هائلة من الأسماك والروبيان.

ومع ذلك، فإن 50% من مقاطعات المانجروف العالمية معرضة لخطر الانهيار بحلول 2050، بينما تقع 40 إلى 42% فقط منها ضمن مناطق محمية رسمياً.على الصعيد الدولي، تتصدر جهود الأمم المتحدة المشهد من خلال اليوم الدولي الذي أعلنته اليونسكو عام 2015، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية (2021-2030)، ومبادرة «مانجروف بريوثرو» التي تهدف إلى حماية أو استعادة 15 مليون هكتار بحلول 2030 مدعومة باستثمارات تصل إلى 4 مليارات دولار، بدعم من نحو 50 حكومة. وتشير تقارير الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات الفقدان بفضل هذه المبادرات والرصد العلمي. وتؤكد دراسات قطرية ودولية أهميتها الاقتصادية، إذ تدعم النظم الساحلية المرتبطة بها نحو 97% من قيمة الصيد التجاري السنوي الذي تجاوز 67 مليون دولار في بيانات سابقة، وتؤوي حوالي 80% من الأسماك ذات الأهمية الاقتصادية. وأكد خبراء مركز حماة الطبيعة، وفي مقدمتهم الدكتور خليل السعيد، على أهمية هذه النظم ضمن الاقتصاد الأزرق والاستدامة البيئية، داعين إلى تعزيز البحث والحماية والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وتواصل الجهات المعنية جهود الاستزراع والحماية محلياً وعالمياً، مؤكدة أن الحفاظ على أشجار القرم يمثل استثماراً طويل الأمد في الأمن الغذائي والمناخي والاقتصادي للأجيال القادمة.

الغابات تدعم 97 % من قيمة الصيد التجاري وترتبط برؤية 2030

استثمار طبيعي طويل الأمد يلعب دوره في الأمن الغذائي والاقتصاد المستدام

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

دراسة للمركز الإحصائي الخليجي تكشف:

النمو السكاني في دول مجلس التعاون ثمرة التنوع الاقتصادي واستدامة التنمية

إبراهيم المهندي: المؤشرات تؤكد تواصل النمو والمشاريع التنموية والبنية التحتية في قطر

عبد اللّه الخاطر: النموذج الاقتصادي القطري قدم تجربة رائدة

قنا – **لوسيل**

كشف أحدث إصدار للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن استمرار النمو السكاني بوتيرة متصاعدة، حيث ارتفع عدد سكان دول المجلس إلى نحو 62,8 مليون نسمة في عام 2025، بزيادة بلغت 6,2 مليون نسمة مقارنة بعام 2022 بنحو 56,6 مليون نسمة، وبمتوسط نمو سنوي قدره 3,5 بالمائة، في مؤشر يعكس حيوية الاقتصادات الخليجية، وجاذبية أسواق العمل، واستمرار الزخم التنموي الذي تشهده دول المجلس.

وكانت البيانات الرسمية السابقة للمجلس، قد سجلت ارتفاع عدد سكان دول مجلس التعاون من 56,6 مليون نسمة في عام 2022، إلى 59,1 مليون نسمة في عام 2023، ثم إلى 61,5 مليون نسمة في عام 2024، ليصل بصورة إلى 62,8 مليون نسمة خلال عام 2025، وهو ما يعكس اتجاها تصاعديا مستقرا في النمو السكاني على مستوى المنطقة عاما بعد عام.

وتشير الأرقام إلى اتساع القاعدة السكانية لدول مجلس التعاون، بالتوازي مع استمرار تنفيذ الخطط الوطنية للتنويع الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية، والطاقة، والصناعة، والخدمات، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، الأمر الذي أسهم في تعزيز جاذبية أسواق العمل الخليجية واستقطاب المزيد من الكفاءات والعمالة من مختلف دول العالم.

أهم المؤشرات الاقتصادية

ويرى مختصون أن النمو السكاني في دول المجلس لا يمثل مجرد زيادة عددية، وإنما يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط مباشرة بحجم النشاط الاقتصادي، واتساع الأسواق المحلية، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، فضلا عن انعكاساته على التخطيط الحضري، والإسكان، والنقل، والرعاية الصحية، والتعليم، والأمن الغذائي، وغيرها من القطاعات الحيوية.

ويأتي هذا النمو في وقت تمضي فيه دول مجلس التعاون قدما في تنفيذ رؤاها الوطنية طويلة المدى، التي تركز على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتطوير رأس المال البشري، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ذات الوقت، فإن هذه المؤشرات السكانية، تعكس كذلك المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها دول الخليج على المستويين الإقليمي والدولي، في ظل استمرارها في تنفيذ مشاريع تنموية كبرى، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وإطلاق مناطق اقتصادية وصناعية ولوجستية جديدة، فضلا عن استضافة العديد من الفعاليات والمعارض والمؤتمرات العالمية، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الكوادر البشرية في مختلف القطاعات.

ويتوقع خبراء اقتصاديون، أن تسهم الزيادة السكانية في تعزيز القوة الشرائية داخل الأسواق الخليجية، ورفع معدلات الاستهلاك، وزيادة حجم الطلب على المنتجات والخدمات، بما يدعم نشاط القطاع الخاص، ويحفز الاستثمار في قطاعات التجزئة، والعقار، والخدمات المالية، والتقنية، والصناعات التحويلية.

وفي المقابل، تفرض هذه الزيادة تحديات تتعلق بتوفير فرص العمل، وتوسيع شبكات النقل والمواصلات، وتعزيز منظومات التعليم والرعاية الصحية، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وهو ما تعمل دول المجلس على معالجته من خلال استراتيجيات وطنية ترتكز على الابتكار والتحول الرقمي والاستدامة البيئية.

وتشير تقارير التنمية الدولية، إلى أن دول مجلس التعاون تعد من أكثر مناطق العالم استقطابا للعمالة الوافدة، نتيجة لما تتمتع به من استقرار اقتصادي، ومستويات معيشية مرتفعة، وفرص استثمارية متنوعة، الأمر الذي جعلها من أسرع المناطق نموا من حيث عدد السكان خلال السنوات الأخيرة.

قوة اقتصادية داعمة

ويؤكد مختصون، أن استمرار النمو السكاني يمثل عاملا إيجابيا إذا ترافق مع زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الابتكار، ورفع كفاءة سوق العمل، بما يسهم في تحويل الزيادة السكانية إلى قوة اقتصادية داعمة لمسيرة التنمية.

وقال السيد إبراهيم حمد المهندي مدير إدارة الإحصاءات الاجتماعية والبيئية بالمجلس الوطني للتخطيط إن الأرقام الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل مؤشرا مهما على استمرار الزخم الديموغرافي والاقتصادي في المنطقة، ويعكس حجم النشاط الاقتصادي والاستثماري والطلب المستمر على القوى العاملة في دول المجلس.

وقال: إن هذه المواءمة الإحصائية توفر قاعدة مهمة لدعم السياسات والبرامج الخليجية المشتركة، بما في ذلك السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والتنسيق في مجالات التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى التخطيط لمشروعات البنية التحتية الإقليمية في قطاعات الطاقة والمياه والنقل، والتي تعتمد جميعها على بيانات سكانية وعمالية متسقة لتقدير الاحتياجات المستقبلية بصورة دقيقة، كما توفر المنهجيات الموحدة أساساً مشتركاً للتخطيط طويل الأجل في قضايا استراتيجية مثل الأمن الغذائي، والأمن المائي، والطلب على الطاقة، والتوسع في الخدمات الصحية، وهي قضايا تتطلب فهماً إقليمياً متكاملاً للاتجاهات الديموغرافية والتنموية.

ولفت المهندي، إلى أنه ومن منظور السياسات العامة، فإن دولة قطر تركز على ضمان أن يكون النمو السكاني ونمو القوى العاملة مستداما ومنتجا ومتوافقا مع أولويات الدولة طويلة المدى، ويشمل ذلك تنمية الكفاءات الوطنية، واستقطاب المهارات المتخصصة، وتعزيز الإنتاجية، وضمان مواكبة النمو السكاني للتوسع في خدمات الإسكان والصحة والتعليم والنقل وغيرها من الخدمات العامة، كما أن التوجهات تتوافق مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام، وبناء قوة عاملة جاهزة للمستقبل، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

ونوه، إلى أن المؤشرات السكانية الأخيرة تعني لدولة قطر، استمرار النمو المدفوع بتوسع النشاط الاقتصادي، واستمرار المشاريع التنموية والبنية التحتية والطلب على الكفاءات والمهارات المختلفة، وهي عوامل تتوافق مع الاتجاهات العامة التي تشهدها دول مجلس التعاون، كما أن هذه المؤشرات تعكس استمرار جاذبية الاقتصاد القطري وقدرته على استقطاب الموارد البشرية اللازمة لدعم خطط التنمية الوطنية.

من جانبه، قال الدكتور عبد الله الخاطر الخبير الاقتصادي، إن القدرات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد في دولة قطر، وبفضل البنية التحتية المتطورة التي سبقت كأس العالم في العام 2022، تمكنه من القدرة على الاستيعاب والتوسع الكبير، مما أضاف ميزات اقتصادية متقدمة دعمت وبشكل كبير عامل التنوع الاقتصادي في جوانب مختلفة، إذا كان ذلك في قطاع السياحة والضيافة الفندقية الراقية وأماكن الترفيه، أو في الجانب الإعلامي، أو الجانب الرياضي المتنوع، وهو ما يتطلب أيدي عاملة مهنية وماهرة وعقول تدير هذه المرافق المتطورة وتقدم أفضل الخدمات

ورأى الخاطر، أن النموذج الاقتصادي القطري قدم تجربة رائدة سبقت هذه المرحلة بإيجاد قدرات استيعابية واستثمارية كبيرة في الاقتصاد الهيكلي والبنيوي للدولة، وهذه الجوانب عادة ما تأخذ فترة طويلة من أعمار الدول والشعوب، وفي هذا المضمار، فإن دولة قطر قد حققت معدلات نمو عالية متقدمة على مستوى دول الخليج، وأضحت الأكثر استعدادا في تقديم نماذج متطورة في مجالات الاقتصاد الخدمي في قطاعات، الصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والكهرباء وخطوط الطيران والمطارات وغيرها، مما ضاعف الطلب في هذه المجالات وجعلها أكثر استعدادا لتقديم المزيد لأي أعداد استيعابية إضافية.

وخلص الدكتور عبد الله الخاطر إلى القول: إن من الميزات الاقتصادية التفضيلية للاقتصاد الخليجي، في ضوء معدلات النمو التي أظهرتها المؤشرات السكانية الأخيرة، نمو الحجم الاقتصادي، وعادة ما يكون ذلك أحد الأصول المهمة على مستوى الاقتصاد العالمي، وهو ما يمنح الاقتصاد الخليجي شروطا أفضل على المستوى الدولي، من حيث تدفق الخدمات والمنتجات بشكل أفضل وأقل كلفة، كما أن حجم الاقتصاد الكلي النامي قد منح دول الخليج قدرة مرنة على التفاوض بشروط مميزة على أساس الطلب العالي للأسواق الخليجية من السوق العالمي، مما ارتقى بالقيمة التنافسية للأسواق الخليجية ووفر لها مكانة خاصة على مستوى الاقتصاد العالمي.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

تجمع بين أقل صرفية للوقود والجودة كقيمة سوقية

أفضل السيارات الاقتصادية في قطر والخليج

نستعرض من خلال هذا التقرير أفضل السيارات الاقتصادية في قطر والخليج وقد تم بناء المعلومات فيه بناءً على رؤى السوق المحلي في السنوات الأخيرة التي أشارت إلى أهمية الكفاءة في استهلاك الوقود نظرًا لارتفاع الأسعار عالميًا.

كيا بيجاس

تُعد كيا بيجاس واحدة من أبرز السيارات الاقتصادية في السوق الخليجي والقطري، خاصة لمن يبحث عن سيارة سيدان صغيرة بسعر مناسب وتكلفة تشغيل منخفضة. يختلف سعرها حسب الفئة والتجهيزات، وبشكل عام تعتبر من الخيارات الأقل سعرًا في فئتها.

من ناحية استهلاك الوقود، تقدّم السيارة معدل صرف جيدا يبلغ حوالي 17,5 كم/لتر، وهو رقم مناسب جدًا للاستخدام اليومي داخل المدن والتنقلات القصيرة، مما يساعد على تقليل مصروف البنزين على المدى الطويل.

أما من حيث المميزات، فتأتي بتصميم عملي وبسيط يلبي الاحتياجات الأساسية، مع مساحة داخلية مناسبة لفئتها، وتكلفة صيانة منخفضة مقارنةً بالعديد من المنافسين.

ولهذا السبب تُعتبر من أكثر السيارات الاقتصادية مبيعًا في السعودية، إذ تجمع بين السعر المناسب، الاعتمادية، وتكلفة التشغيل المعقولة — وهي معادلة يبحث عنها كثير من المشترين لأول سيارة أو للاستخدام اليومي.

متسوبيشي ميراج

تُعرف متسوبيشي ميراج عالميًا كواحدة من أكثر السيارات توفيرًا للوقود في فئة الهاتشباك الصغيرة. في بعض الأسواق العالمية يتجاوز معدل استهلاكها 20 كم/لتر، ما يجعلها خيارًا مناسبًا لمن يضع الاقتصاد في البنزين كأولوية أولى.

تتميّز السيارة بموثوقية عالية وتكاليف صيانة منخفضة، وهو ما يجعلها مناسبة جدًا للميزانيات المحدودة أو لمن يبحث عن سيارة عملية للاستخدام اليومي. ورغم أنها لا تتوافر دائمًا بشكل رسمي في بعض منصات الأسعار القطرية إلا أن موديلها معروف وموجود في السوق الخليجي بشكل عام.

سوزوكي سويفت

تحظى سوزوكي سويفت بشعبية كبيرة ضمن فئة السيارات الصغيرة، بفضل كفاءتها العالية في استهلاك الوقود وتكلفة صيانتها المنخفضة نسبيًا. في بعض الإصدارات يمكن أن يتجاوز معدل الاستهلاك 20 كم/لتر، ما يجعلها من الخيارات الموفّرة بوضوح.

السيارة مناسبة جدًا للقيادة داخل المدن والطرق القصيرة والمتوسطة، كما أنها تُعد من أكثر سيارات الهاتشباك توفيرًا في فئتها داخل السوق السعودي، خاصة لمن يبحث عن مزيج بين الشكل الشبابي والاقتصاد.

هوندا سيتي

تبدأ أسعار هوندا سيتي في الخليج من حوالي 70 ألف ريال، ما يضعها ضمن فئة السيدان الاقتصادية المتوسطة. وتقدّم معدل استهلاك وقود مناسبا يتراوح تقريبًا بين 18 إلى 20 كم/لتر، وهو رقم جيد بالنسبة لفئتها.

تتميّز السيارة بمزيج متوازن بين الأداء والراحة والتوفير، لذلك فهي مناسبة لمن يريد سيارة أكبر وأريح من سيارات الهاتشباك الصغيرة، مع الحفاظ على معدل استهلاك اقتصادي معقول.

هوندا Civic

تُعد هوندا سيفي، سيدان أكبر وأكثر تجهيزًا من الـ City، وتوفّر مستوى أعلى من التقنيات والراحة. من ناحية الاستهلاك، تقدّم معدلًا متوازنًا واقتصاديًا مقارنة بحجمها وأدائها، ما يجعلها خيارًا مناسبًا لمن يبحث عن توازن بين التوفير والمتعة في القيادة.

وهي من السيارات المفضلة في السوق الخليجي بصفة عامة، خاصة لمن يريد سيارة عملية يومية بمواصفات أعلى من الفئة الصغيرة.

تويوتا يارس

تتراوح أسعار تويوتا يارس في قطر تقريبًا بين 50 الف ريال إلى 75 الف ريال حسب الفئة. وتُعد من أعلى السيارات توفيرًا للوقود في فئتها بمعدل يصل إلى حوالي 21 كم/لتر. تشتهر يارس باعتماديتها العالية وتكاليف تشغيلها المنخفضة، لذلك تُعتبر من أكثر الخيارات الاقتصادية انتشارًا ضمن فئة السيدان الصغيرة في السوق السعودي.

تويوتا كورولا

تبدأ أسعار تويوتا كورولا في الخليج بين حوالي 65،000 ريال وتختلف حسب السنة والفئة. ويُعتبر معدل استهلاكها متوسطًا إلى جيد ضمن فئة السيدان المتوسطة، مع حفاظها على سمعتها كسيارة اقتصادية مقارنة بحجمها وتجهيزاتها. تُعد كورولا واحدة من أكثر السيارات مبيعًا وانتشارًا في الخليج، بفضل اعتمادية تويوتا.

خلال فصل الصيف

لضمان الحصول على أفضل أداء من مكيف السيارة

مع فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، يصبح تكييف السيارة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها السائقون لتوفير الراحة أثناء القيادة، خاصة مع الأجواء شديدة الحرارة التي تؤثر على قائد السيارة والركاب على حد سواء.

ولضمان الحصول على أفضل أداء من مكيف السيارة خلال الصيف، ينصح خبراء السيارات بإجراء عدد من الفحوصات والصيانات الدورية قبل بدء تشغيله بشكل مكثف، وذلك للحفاظ على كفاءة التبريد وتجنب الأعطال المفاجئة، إلى جانب إطالة العمر الافتراضي لمكونات نظام التكييف

ويؤكد المتخصصون أن تجهيز مكيف السيارة قبل دخول فصل الصيف يعد خطوة ضرورية لضمان تبريد قوي وفعال داخل المقصورة، خاصة مع الارتفاع المستمر في درجات الحرارة.

تنظيف أو استبدال فلتر الهواء

يساهم تراكم الأتربة داخل فلتر الهواء في إضعاف تدفق الهواء وتقليل كفاءة التبريد، لذلك يفضل تنظيف الفلتر أو استبداله بآخر جديد لضمان خروج هواء نقي وقوي.

فحص وتنظيف الردياتير

تؤدي الأوساخ والحشرات المتراكمة على الرديـاتير إلى ضعف عملية التبريد وخروج هواء ساخن من المكيف، لذا ينصح بتنظيفه بالماء المضغوط بحذر.

التأكد من مستوى غاز الفريون

يعد انخفاض مستوى الفريون من أبرز أسباب ضعف التكييف، لذلك يجب فحصه داخل مراكز الصيانة المتخصصة وإعادة تعبئته بالغاز الموصى به من الشركة المصنعة إذا لزم الأمر.

تنظيف مجاري الهواء

قد تتسبب الرطوبة المتراكمة داخل مجاري التهوية في ظهور روائح كريهة وتكون العفن، ويمكن تنظيفها باستخدام بخاخات مخصصة للقضاء على البكتيريا والروائح.

تشغيل المكيف بشكل دوري

ينصح الخبراء بتشغيل المكيف مرتين شهريًا على الأقل، حتى خلال فترات الطقس المعتدل، للحفاظ على كفاءة الكمبروسر ومنع تراكم الأتربة وجفاف موانع التسرب.

إجراء فحص لنظام التكييف

يشمل ذلك التأكد من سلامة سير المكيف، وكفاءة الكمبروسر، وعمل مروحة التبريد بشكل طبيعي دون أي أعطال.

تهوية السيارة قبل التشغيل

يفضل فتح النوافذ لبضع دقائق قبل تشغيل المكيف، لطرد الهواء الساخن المحبوس داخل المقصورة.

تساعد هذه الخاصية في تقليل الحمل على المكيف وتسريع عملية تبريد السيارة.

استخدام واقيات الشمس

تساهم واقيات الزجاج الأمامي في تقليل حرارة المقصورة الداخلية والحفاظ على برودة السيارة لفترة أطول.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

منزل أنتيليا في مومباي الأعلى وقيمته 2 مليار دولار

أفخم وأغلى المنازل حول العالم

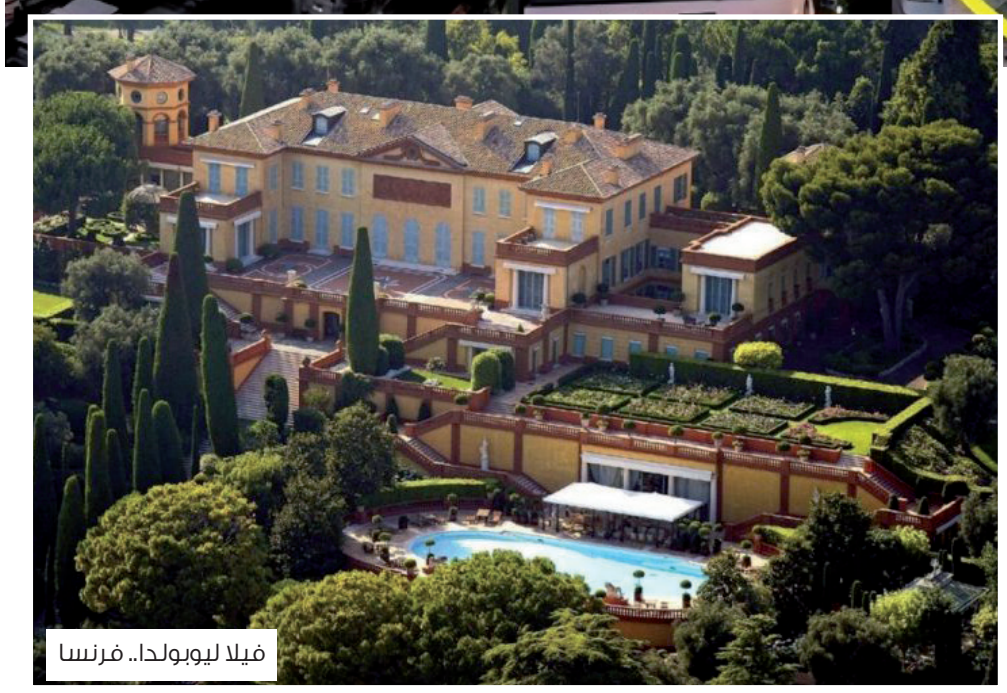

خاص - لوسيل

خلف أبواب الثراء، تكمن قصص وأسرار منازل وممتلكات أثرياء العالم. مزيج من الفخامة والترف والتنوع الثقافي، منهم من يقطن بأغلى منزل في العالم، بقيمة تصل إلى اكثر من مليار دولار، ويعيش بعضهم في أماكن فاخرة لا تُصدق وقصور ضخمة تحتضن الفن والتاريخ.

امتلاك منزل حلم يراود الكثيرين، لكن بالنسبة للأشخاص الأثرياء، لا يبحثون فقط عن مكان للإقامة، بل عن تجربة معيشية استثنائية.

في هذا السياق، نستعرض لكم أفخم وأغلى المنازل حول العالم، وفقا لموقع «indianexpress» وصحيفة «The New Broker Times».

منزل أنتيليا.. الهند

منزل أنتيليا في مومباي، الهند يمتلكه الملياردير الهندي موكيش أمباني، وتقدر قيمته بنحو 2 مليار دولار، ما يجعله أغلى منزل في الهند وثاني أغلى منزل في العالم.

هذا المبنى الشاهق، الذي يضم 27 طابقا، هو عبارة عن تحفة معمارية مستوحاة من زهرة اللوتس والشمس، ويضم مجموعة من المرافق الفاخرة، مثل مهبط للطائرات العمودية، ومرآب يتسع لـ 168 سيارة، وحمامات سباحة، ومسرح.

فيلا ليوبولدا.. فرنسا

تحتل فيلا ليوبولدا المرتبة الثانية في قائمة أغلى المنازل في العالم، وهي تقع في منطقة كوت دازور الفرنسية، وتمتد على مساحة 50 فدانا، وتضم 11 غرفة نوم و14 حماما، بالإضافة إلى العديد من المرافق الترفيهية مثل مهبط طائرات هليكوبتر ودفيئة تجارية ومطبخ خارجي و12 حمام سباحة. يصل سعرها 750 مليون دولار.

قصر ذا ون.. كاليفورنيا

يتربع «ذا ون» على عرش أغلى المنازل في العالم، بتصميمه الفخم ومساحته الشاسعة التي تضم عدة مطابخ وتسع غرف نوم. هذا القصر ليس مجرد منزل، بل هو تحفة معمارية تعكس أرقى معايير العيش الفاخر، تُقدر قيمته بـ 500 مليون دولار.

فيلا ليه سيدريس.. فرنسا

تعتبر فيلا ليه سيدريس واحدة من أغلى العقارات في العالم، حيث يقدر سعرها بحوالي 450 مليون دولار، ويعود ارتفاع سعرها إلى موقعها الاستراتيجي على ساحل الريفييرا الفرنسية، كما تضم 14 غرفة نوم فاخرة، ولكل منها ديكور خاص، بالإضافة إلى ذلك، تحتوي على مسبح أولمبي واسع، واسطبلات فسيحة، وقاعة احتفالات فخمة.

قصر ويتانهورست.. لندن

خضع قصر ويتانهورست مؤخرا لعملية تجديد شاملة تهدف إلى إعادة إحيائه إلى سابق عهده، حيث تم تجديد قاعاته الداخلية، وإعادة تأثيثه بأثاث فاخر وعصري.

يبلغ إجمالي تكلفة هذه التجديدات حوالي 450 مليون دولار، ما يجعله واحدا من أغلى القصور التي تم تجديدها في العالم.

شقة البنتهاوس في برج أوديون

تقع شقة البنتهاوس في مدينة مونت كارلو، وصُممت على يد المهندس المعماري الشهير ألكسندر جيرالدي، الذي استطاع أن يجمع بين التصميم العصري والأناقة الكلاسيكية.

كما تتميز بإطلالات بانورامية خلابة على البحر الأبيض المتوسط، وتحتوي على مسبح مائي، وتصميم داخلي أنيق وعصري، حيث تم استخدام أجود أنواع المواد والأثاث، كما تم تجهيزها بأحدث التقنيات الذكية التي تتيح للمقيمين التحكم في الإضاءة والنظام الصوتي ودرجة الحرارة عن بعد. تبلغ قيمتها حوالي 330 مليون دولار.

3 أساور بقيمة 137.8 مليون دولار الأغلى في العالم

المجوهرات الفاخرة ليست مجرد زينة، بل قطع فنية نادرة تحمل قيمًا تاريخية وجمالية تجعل أسعارها تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات. وفي عالم المزادات العالمية، تصدرت ثلاثة أساور قائمة الأغلى على الإطلاق، لما تحتويه من أحجار نادرة وقصص استثنائية، وفقًا لـccn.

1- سوار L'Incomparable Diamond – 55 مليون دولار

يُعد هذا السوار الألماسي الأغلى في العالم، إذ بيع مقابل نحو 55 مليون دولار. ويتميز بوجود ماسة صفراء نادرة يصل وزنها إلى أكثر من 400 قيراط، ما جعله محط أنظار جامعي المجوهرات في المزادات الكبرى.

2- سوار Winston Pink Legacy – 50,3 مليون دولار

حل هذا السوار الألماسي الفريد في المرتبة الثانية، بعدما بيع عام 2018 بقيمة تجاوزت 50,3 مليون دولار. ويتميز بلونه الوردي النادر الذي يمنحه جاذبية خاصة، ويُعد واحدًا من أبرز القطع التي صنعت اسم دار "وينستون" الشهيرة.

3- سوار Pink Promise Diamond – 32,5 مليون دولار

في المركز الثالث جاء سوار Pink Promise الألماسي، الذي بيع بحوالي 32,5 مليون دولار. ويحتوي على ماسة وردية مركزية لامعة تُعد من أندر الأحجار الكريمة في العالم، ما جعله قطعة ثمينة لا تقدر بثمن.

هذه الأساور الثلاثة لا تُعتبر مجرد مجوهرات، بل أيقونات فنية نادرة تعكس شغف الأثرياء باقتناء كل ما هو استثنائي في عالم الألماس والأحجار الكريمة.

يتجاوز سعره 1.2 مليون دولار
عطر «شموخ» قمة الرفاهية

أغلى عطر في العالم، بسعر يتجاوز 1,2 مليون دولار زجاجته مزينة بالذهب والفضة واللؤلؤ والألماس، وصُمم لمن يقدّر الفخامة النادرة. تتكون رائحته من نوتات العنبر، وخشب الصندل، والمسك، والعود الهندي النادر.

العطر يجمع بين إبداع صياغة المجوهرات وصناعة العطور لخلق تُحفة فنية فريدة من نوعها. يجسد عطر «شموخ» قمّة الرفاهية، حيث يتزين العطر بالماس، وأحجار التوباز الكريمة، اللؤلؤ، والذهب الخالص من عيار 18، بالإضافة إلى الفضة النقية.

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

رسخت مكانتها كإحدى المؤسسات الرائدة في القيادة الرياضية على المستويين الوطني والإقليمي

الأكاديمية الأولمبية القطرية تواصل مسيرة النمو والتميز في النصف الأول من 2026

خاص – لوسيل

رسخت الأكاديمية الأولمبية القطرية مكانتها كإحدى المؤسسات الرائدة في مجال التعليم الأولمبي والقيادة الرياضية على المستويين الوطني والإقليمي، بعدما سجلت خلال النصف الأول من عام 2026 سلسلة من الإنجازات المؤسسية والأكاديمية والإعلامية التي عكست نجاح استراتيجيتها في تطوير الكفاءات الرياضية وتعزيز التعليم المستدام ودعم مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030.

وأكد التقرير نصف السنوي الذي أصدرته الأكاديمية الأولمبية القطرية أن الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2026 شهدت نمواً ملحوظاً في مختلف مجالات العمل، سواء على صعيد البرامج الأكاديمية والتدريبية، أو الشراكات الاستراتيجية الدولية، أو التوسع في الحضور الإعلامي والرقمي، إلى جانب إطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي وتطوير تجربة الدارسين والدارسات والمستفيدين من خدمات الأكاديمية.

خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، نفذت الأكاديمية 9 برامج تعليمية وتدريبية متخصصة استقطبت 408 مشاركين ومشاركات من داخل دولة قطر وخارجها، فيما بلغ عدد الدارسين والدارسات الملتحقين ببرامج الدبلوم 54 دارساً ودارسةً من داخل الدولة وخارجها، بإشراف 11 خبيراً ومحاضراً دولياً يمثلون ثماني دول مختلفة، الأمر الذي عزز من جودة المحتوى الأكاديمي وعمق الخبرات التي تم تقديمها للمشاركين. كما سجلت البرامج التعليمية نسبة رضا بلغت 95%، وهو ما يعكس مستوى الجودة والكفاءة في تصميم وتنفيذ البرامج والفعاليات التدريبية.

البرامج المتخصصة

شهد النصف الأول من العام الحالي تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج المتخصصة التي تناولت موضوعات الإدارة الرياضية والاستدامة والقيادة والذكاء الاصطناعي والتطوير المؤسسي. وكان برنامج «الذكاء الاصطناعي التوليدي لقادة الرياضة» من أبرز البرامج التي استقطبت اهتماماً واسعاً، حيث سجل أعلى عدد من المشاركين بواقع 67 مشاركاً مشاركة، ما يعكس تنامي الاهتمام بالتقنيات الحديثة ودورها في تطوير القطاع الرياضي وإدارة المؤسسات الرياضية المستقبلية.

تعزيز تنوع قاعدة المشاركين

كما نجحت الأكاديمية في تعزيز تنوع قاعدة المشاركين من خلال استقطاب رياضيين ومدربين وإداريين وأكاديميين وقادة مؤسسات من مختلف القطاعات الرياضية والحكومية والخاصة، حيث بلغت نسبة المشاركين الذكور 66% مقابل 34% من الإناث، بما يعكس استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز التوازن والشمولية في المشاركة بالبرامج التعليمية والتدريبية.

وعلى صعيد التعاون الدولي، استعانت الأكاديمية بمجموعة من الخبراء والمحاضرين القادمين من قطر وسلطنة عمان والأردن والمملكة المتحدة وأستراليا والنمسا وروسيا ولبنان ومصر، بما أتاح للمشاركين فرصة الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والخبرات المتخصصة في مجالات الإدارة الرياضية والتعليم الأولمبي والتحول الرقمي والاستدامة والتسويق الرياضي وإدارة الفعاليات.

وأظهرت المؤشرات الرقمية وصول المحتوى الذي تنتجه الأكاديمية إلى جمهور واسع من غير المتابعين، حيث جاءت نسبة كبيرة من المشاهدات نتيجة الوصول العضوي والاكتشاف الطبيعي للمحتوى، وهو ما أسهم في تعزيز الوعي بأنشطة الأكاديمية وبرامجها التعليمية لدى شرائح جديدة من الجمهور داخل قطر وخارجها.

ويؤكد التقرير أن ما تحقق خلال النصف الأول من عام 2026 يمثل محطة مهمة في مسيرة الأكاديمية نحو مزيد من التوسع والتطوير، خاصة مع استمرار العمل على مشاريع التحول الرقمي وإطلاق خدمات جديدة وتطوير برامج أكاديمية متقدمة وتعزيز المكانة الإقليمية للأكاديمية كمركز مرجعي للتعليم الأولمبي والقيادة الرياضية في المنطقة.

الحضور الدولي والعالمي

وفي إطار جهودها لتعزيز حضورها على الساحة الدولية وتوسيع شبكة علاقاتها المهنية، شاركت الأكاديمية الأولمبية القطرية في ملتقى الأكاديميات الأولمبية الوطنية الذي نظمته الأكاديمية الأولمبية الدولية في اليونان، بمشاركة واسعة من ممثلي الأكاديميات والهيئات الرياضية من مختلف دول العالم. وخلال الملتقى، شارك وفد الأكاديمية في عدد من ورش العمل والجلسات النقاشية المتخصصة التي تناولت تطوير البرامج الأكاديمية والتعليم الأولمبي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إدارة المؤسسات الرياضية، إلى جانب مناقشة سبل تعزيز دور الأكاديميات الأولمبية في دعم الرياضيين والإداريين وتأهيل الكوادر الرياضية المستقبلية. وقد أتاحت المشاركة فرصة مهمة للأكاديمية للاطلاع على أحدث التوجهات العالمية في مجال التعليم الأولمبي وبناء شراكات مهنية مع المؤسسات الرياضية والأكاديمية الدولية.

تعويض صلاح يكلف ليفربول 164 مليون يورو

يستهدف ليفربول التعاقد مع برادلي باركولا نجم باريس سان جيرمان الفرنسي لتعويض رحيل أسطورته المصري محمد صلاح نهاية الموسم الماضي في صفقة تصل إلى 164 مليون يورو «. ورحل صلاح عن ليفربول نهاية الموسم الماضي قبل عام من انتهاء عقده، وسارع ليفربول إلى التعاقد مع الإسباني فيكتور مونيوز، لكن المدرب أندوني إيراولا يبحث عن جناح جديد ووقع الاختيار على الفرنسي برادلي باركولا.

ووفقاً لصحيفة «ميرور» البريطانية فإن باريس سان جيرمان يطلب مبلغ 164 مليون يورو مقابل التخلي عن جناحه الدولي الذي شارك مع فرنسا في كأس العالم 2026 والتي احتل فيها «الديوك» المركز الرابع.

أبرز 10 صفقات تشهدها «ميركاتو» الصيف حتى الآن

شهد سوق الانتقالات الصيفية الحالية إبرام صفقات كبيرة، إذ عززت أندية المقدمة في الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى صفوفها بأفضل اللاعبين حول العالم نستعرض فيما يلي أبرز 10 صفقات.

البرتغالي برناردو سيلفا

الإسباني مارك كوكوريا

- **لاعب الوسط البرتغالي برناردو سيلفا (31 عاماً) انضم لنادي ريال مدريد الإسباني بعد انتهاء عقده مع نادي مانشستر سيتي**
- **المدافع الفرنسي إبراهيما كوناتي (27 عاماً) ضمّه فريق «الميرنغي» إلى صفوفه في صفقة انتقال حر.**
- **الظهير الإسباني مارك كوكوريا (28 عاماً) انضم لنادي ريال مدريد قادماً من نادي تشيلسي الإنجليزي.**
- **الظهير الهولندي دينزل دومفريس (30 عاماً) ضمّه فريق «الميرنغي» إلى صفوفه قادماً من نادي إنتر ميلان الإيطالي.**
- **لاعب الجناح الإنجليزي أنطوني غوردون (25 عاماً) انضم لنادي برشلونة الإسباني قادماً من نادي نيوكاسل يونايتد الإنجليزي.**
- **لاعب الجناح الألماني كريم أديمي (24 عاماً) ضمّه «الفريق الكتالوني» إلى صفوفه قادماً من نادي بوروسيا دورتموند الألماني.**
- **لاعب الوسط الإنجليزي إليوت أندرسون (23 عاماً) انضم لنادي مانشستر سيتي الإنجليزي قادماً من نادي نوتنغهام فورست.**
- **المهاجم المغربي إسماعيل صيباري (25 عاماً) ضمّه نادي بايرن ميونيخ الألماني إلى صفوفه، قادماً من نادي آيندهوفن الهولندي.**
- **المهاجم الإنجليزي مورغان روجرز (23 عاماً) انضم لنادي تشيلسي الإنجليزي قادماً من نادي أستون فيلا.**
- **لاعب الوسط الإيطالي ساندرو تونالي (26 عاماً) ضمّه نادي توتنهام هوتسبير الإنجليزي إلى صفوفه، قادماً من نادي نيوكاسل يونايتد.**

العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

كيف يمكن لمونديال يضم 64 منتخباً أن يعيد تشكيل اقتصاديات كرة القدم؟

لم يكد يُسدل الستار على أول نسخة من كأس العالم بمشاركة 48 منتخباً، حتى أعاد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، جياني إنفانتينو، طرح فكرة توسيع البطولة مستقبلاً إلى 64 منتخباً، وهي خطوة قد تُحدث تحولاً واسعاً في اقتصادات كرة القدم، بحسب تقرير لـ«رويترز».

إنفانتينو كان صرح بمقابلة مع التلفزيون السويسري خلال البطولة، بان إقامة كأس عالم بمشاركة 64 منتخباً تُعد من بين المقترحات التي يمكن دراستها بعد انتهاء النهائيات، ما أعاد فتح النقاش بشأن الحد الأقصى الذي يمكن أن تبلغه البطولة الأكبر في اللعبة.

وتبرز منذ الآن التحديات اللوجستية لأي توسع جديد، إذ ستتطلب البطولة عدداً أكبر من الملاعب والفنادق ووسائل النقل، فضلاً عن تمديد محتمل لمدة المنافسات.

لكن التأثيرات الاقتصادية قد تكون أكثر عمقاً، وفق «رويترز»، إذ إن تسهيل التأهل أمام عدد أكبر من المنتخبات قد يحد من القيمة التجارية للتصفيات، في مقابل تعزيز أهمية البطولة النهائية التي ينظمها «فيفا».

وإذا تراجعت القيمة التي تمنحها شركات البث لمباريات التصفيات، فقد تصبح الاتحادات القارية الستة أكثر اعتماداً على التوزيعات المالية التي يقدمها «فيفا»، وهو ما قد يعزز نفوذ الاتحاد الدولي مالياً وإدارياً.

وقال رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا)، ألكسندر تشيفرين، العام الماضي: «لا أعتقد أنها فكرة جيدة لكأس العالم نفسها، كما أنها ليست فكرة جيدة لتصفياتنا أيضاً، لذلك لا أدعمها». ولم يتغير موقف الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين.

كما عارض رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، الفكرة، متسائلاً العام الماضي إلى أين يمكن أن ينتهي مسلسل توسيع البطولة.

في المقابل، دافع إنفانتينو عن الفكرة قائلاً: «أعتقد أنه من المهم، عندما تنظم كأس العالم، أن تكون بطولة للعالم بأسره، وليس لأوروبا وأمريكا الجنوبية فقط. فإذا لم تمنح الدول الصغيرة فرصة للمشاركة في كأس العالم، فلن يكون لديها الحافز لمواصلة التطور».

إعلام الأرجنتين يتهم 10 شخصيات بتشويه سمعة البلاد

ضم مقال رأي نشره موقع قناة «تي إن» الأرجنتينية، مدرب منتخب مصر حسام حسن، ضمن قائمة تضم شخصيات رياضية وفنية وسياسية وإعلامية، اتهمها الكاتب بالمشاركة في ما وصفه بـ«حملة عالمية لتشويه صورة الأرجنتين» عقب نهاية كأس العالم 2026.

واستند المقال إلى تصريحات حسام حسن عقب خسارة منتخب مصر أمام الأرجنتين في ثمن نهائي كأس العالم بثلاثة أهداف مقابل هدفين، حيث شن المدرب المصري هجوماً حاداً على الحكم الفرنسي فرانسوا لوتيكسييه، قائلاً إن منتخب بلاده تعرض للظلم، كما اتهم الأرجنتين بـ«سرقة المباراة» وأوضح أنه سيقاطع البطولة بعدما حدث من التحكيم ضد فريقه.

ووصف الكاتب تصريحات حسام حسن بأنها «الهجوم الأول» ضمن سلسلة انتقادات تعرضت لها الأرجنتين خلال البطولة وبعدها، قبل أن يستعرض مواقف عدد من الشخصيات، من بينها عمدة نيويورك زهران ممداني، والصحفي البريطاني بيرس مورغان، والممثل صامويل إل. جاكسون، والمغنية روزاليا.

وخسرت الأرجنتين المباراة النهائية بهدف دون رد أمام إسبانيا لتفقد فرصة التتويج للمرة الثانية على التوالي.

وتعرض منتخب الأرجنتين لانتقادات لاذعة خلال كأس العالم 2026، بسبب النهج الذي انتهجه وهو ما اعتبره كثيرون أسلوباً عنيفاً ومبالغاً في الالتحامات، ما تسبب في عدد من المواجهات المتوترة مع المنافسين.

وفي الهزيمة أمام إسبانيا تلقى إنزو فرنانديز بطاقة حمراء في الشوط الثاني، فيما شوهد زميلاه ناهويل مولينا وليساندرو باريديس وهما يشتبكان مع عدد من لاعبي إسبانيا بعد صافرة النهاية. واستمرت تلك التصرفات، بحسب التقرير، خلال مراسم التتويج، عندما أدار جميع لاعبي الأرجنتين ظهورهم تقريباً أثناء رفع المنتخب الإسباني لكأس العالم.

صحيفة القيادة والريادة

لوسيل
LUSAIL

12 العدد 2831 الثلاثاء 14 صفر 1448 هـ 28 يوليو 2026

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

960

ألف عداد ذكي تركبها كهرماء بتكلفة تجاوزت 49 مليون ريال

أعلنت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» عبر موقعها الرسمي عن تقدم مشروع العدادات الذكية الإستراتيجي للتحول الرقمي، حيث تم تركيب أكثر من 500 ألف عداد كهرباء ذكي وأكثر من 460 ألف عداد مياه ذكي حتى الآن.

ووفق كهروماء يشمل المشروع أكثر من 12 مشروعاً فرعياً، وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع نظام العدادات (سيمنز) 30 مليون ريال قطري، بينما تبلغ تكلفة البنية التحتية لاتصال العدادات الذكية 19 مليون ريال قطري.

وقد شملت المرحلة الأولى تركيب واستبدال 200 ألف عداد ذكي، مع استهداف استكمال جميع عدادات الكهرباء وعدادات المياه بنهاية 2027. ولا يتحمل المشترك أي تكلفة لتركيب العداد الذكي، إذ تتحمل كهرماء كافة التكاليف.

10

مكاتب سفر مخالفة تشطبها الهيئة العامة للطيران المدني

أسفرت الحملات التفتيشية التي نفذتها الهيئة العامة للطيران المدني ممثلة بإدارة النقل الجوي على مكاتب السفر والشحن الجوي، بهدف التحقق من مدى التزامها بالأنظمة عن الإغلاق الإداري لعدد (2) من مكاتب السفر والشحن الجوي، وشطب (10) مكاتب مخالفة. وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز الرقابة وتنظيم قطاع النقل الجوي.

وأكدت الهيئة أمس في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني استمرارها في تكثيف عمليات الرقابة، ودعت جميع المكاتب إلى الالتزام التام باللوائح، وعدم مزاولة أي نشاط متعلق بالسفر والشحن الجوي، إلا بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الإدارة المختصة، وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم (3) من القانون رقم (3) لسنة 2025.

% 5.06

نمو أرباح «ميزة» في النصف الأول

ارتفعت أرباح شركة ميزة «كيو إس تي بي» في النصف الأول بنسبة 5,06% سنوياً، بحسب بيان لبورصة قطر أمس الاثنين.

بلغت أرباح «ميزة» في الستة أشهر الأولى من العام الحالي 30,1 مليون ريال، مقابل 28,65 مليون ريال في النصف الأول من عام 2025.

كما بلغت ربحية السهم 0,05 ريال في النصف الأول المنتهي بـ30 يونيو 2026، مقابل ربحية السهم 0,04 ريال للفترة نفسها من العام الذي سبقه.

وكانت «ميزة» قد حققت ربحا بلغ نحو 13,79 مليون ريال خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل نحو 13,12 مليون ريال خلال الفترة نفسها من 2025.

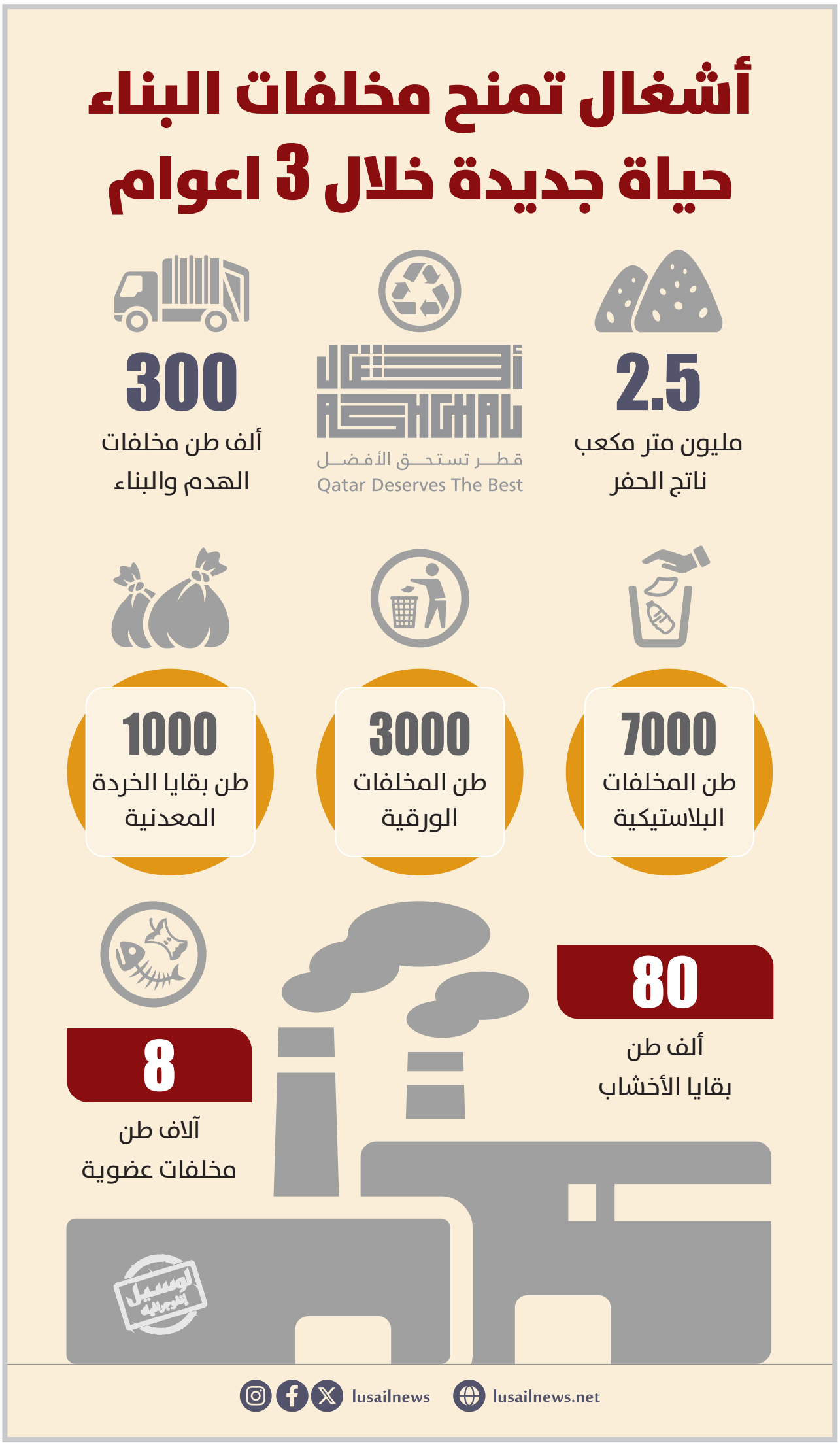

ناصر علي الكعبي:

0.7 % من الناتج القومي خصصته قطر للبحث والتطوير

الدوحة – لوسيل

أكد ناصر علي الكعبي، رئيس قسم تسهيل الاستثمار في وكالة ترويج الاستثمار، أن قطر خصّصت ما بين 0,5% و0,7% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وتستهدف رفع هذه النسبة إلى 1,5% بحلول عام 2030، بينما يُتوقّع أن يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية من نحو 7 مليارات دولار في عام 2025 إلى 12,5 مليار دولار بحلول عام 2030.

وبيّن الكعبي في مقال نشره على موقع الوكالة الالكتروني، أن المؤسسات الوطنية أجرت التسلسل الجينومي لأكثر من 40 ألف مواطن قطري وعربي، بما أسهم في إنشاء واحدة من أشمل قواعد البيانات الجينومية في المنطقة.

وأوضح أن حجم سوق التكنولوجيا الحيوية العالمي سيتضاعف أكثر من ثلاث مرات ليرتفع من 1,38 تريليون دولار في عام 2025 إلى 4,33 تريليون دولار بحلول عام 2034، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 13,6%.

وخلص للقول إن سوق التكنولوجيا الحيوية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا سينمو من 51,5 مليار دولار في عام 2025 إلى 125,9 مليار دولار بحلول عام 2034، بمعدل نمو سنوي مركّب يبلغ 10,5%.

2.68

مليار ريال رأس مال بلدنا الجديد

أعلنت بورصة قطر أن فترة تداول حقوق اكتتاب شركة بلدنا بصورة مستقلة عن الأسهم الأصلية ستبدأ اليوم الثلاثاء.

ويأتي ذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 يوليو 2026، على زيادة رأس المال المدفوع بنسبة 25%.

وبموجب الزيادة، سيرتفع رأس مال «بلدنا» من 2,14 مليار ريال قطري إلى نحو 2,68 مليار ريال قطري، من خلال طرح 535,99 مليون سهم عادي جديد بحقوق أولوية للمساهمين الحاليين.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفع صافي ربح «بلدنا» خلال الربع الأول من العام الحالي عند 61,50 مليون ريال، مقابل 58,23 مليون ريال في الربع ذاته من عام 2025.